



استعراض عن المصرفية الاسلامية

اعداد

بینک اسلامی

(فى اللغة العربية)



استعراض عن المصرفية الإسلامية

(عذرًا)

بِيَنَكُمْ إِسْلَامٌ

(في اللغة العربية)

تقديم

المجلس الشرعي

بنك إسلامي باكستان المحدود

هذا الكتيب مقدم من قبل المجلس الشرعي
لبنك إسلامي باكستان. والهدف هو تعزيز
المعرفة في عامة الناس حول الخدمات
المصرفية الإسلامية. والمرجو من القراء
إبلاغنا بوجود أي خطأ على البريد الإلكتروني
التالي حتى نتمكن من تصحيحه في
الإصدار القادم.

وشكرا

deen.connect@bankislami.com.pk

2022

الإصدار الأول

الحمدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى أَشْرَفِ الْأَنْبٰياءِ وَالْمُرْسَلِينَ،
وَعَلٰى آلِهِ وَاصْحٰبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ

مقدمة

إن ديننا الإسلام دين كامل الذي يبين لل المسلمين جميع ما يقتضونه لحياتهم فهو يرشدنا في كل نواحي الحياة. وتشمل هذه الإرشادات العبادات، وجوانب أخرى من مقتضيات الحياة الإنسانية مثل المعتقدات، والمعاملات، والحياة الاجتماعية، والقيم الأخلاقية. وما يقتضيه ديننا منا هو الإطاعة الكاملة لكل هذه التعليمات. والحقيقة أنه لا يمكن أن نصبح مسلمين حقيقين بدون إطاعة الله ورسوله.

وديننا الحنيف يرشدنا بجانب العبادات إلى الجانبيين المهمين في حياتنا: الاقتصاد والتمويل. ومن المعلوم أن المسلمين قد ورثوا المصرفية التقليدية رائجة في بلادهم فبعد استقلال أكثر بلاد المسلمين قام المسلمون ضد الربا واجتهدوا لإيجاد البديل ونتيجة لهذه المساعي نجد اليوم الخدمات المصرفية الإسلامية متاحة كبديل للخدمات المصرفية التقليدية ومتغيرة مع متطلبات الشريعة.

بنك إسلامي باكستان مصرف إسلامي بارز في باكستان، ويقدم جميع الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن بين أهداف البنك الإسهام في برامج التوعية لرفع مستوىوعي الناس وعلمهم حول المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية المتاحة لهم. وهذا الكتيب الذي بين أيديكم هو واحد من هذه الجهود المستمرة للتوعية، ويقدم هذا الكتيب تحت برنامج بثوعي بين الناس للمصرفية الإسلامية.

ويشمل هذا الكتيب على استعراض بسيط عن الخدمات المصرفية العامة التي يقدمها البنك، وأهمية المصرفية الإسلامية، والفرق بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية، والإجابات عن الأسئلة الشائعة المتكررة بطريقة بسيطة سهلة.

وأرجو أن هذا الكتيب سيساعدكم على فهم أساسيات المصرفية الإسلامية، كما ألتمن منكم أن تستمروا في تزويدنا باقتراحاتكم الثمينة حتى نتمكن من تصحيح الأخطاء واضافة المواد المفيدة في الإصدارات القادمة.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا هذه الجهود المتواضعة و يجعلها نافعة للناس وسعياً مقبولاً من بين المساعي الجماعية من قبل المسلمين لإبادة نظام الربا من العالم.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبارك وسلم.

د. إرشاد أحمد إعجاز
رئيس الهيئة الشرعية
بنك إسلامي باكستان المحدود

المحتويات

6	الإسلام: رمز كامل للحياة
6	أهمية الشؤون المالية
7	البنك
7	أهمية البنك وضرورته
7	1. سلامة الأموال
7	2. الاستثمار
7	3. خدمات لتلبية الاحتياجات النقدية للعملاء
8	4. تلبية الاحتياجات المالية للأعمال التجارية
8	ضرورة المصرفية الإسلامية
8	الربا (Interest)؛ سبب تحريم المصرفية التقليدية
9	تحريم الربا (Interest) في ضوء القرآن
10.....	تحريم الربا في ضوء الأحاديث النبوية على صاحبها الصالحة، السلام
10.....	البنوك الإسلامية
10.....	ميزات البنوك الإسلامية
11.....	الفروق الأساسية بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية
11.....	هيئة تركيبية للمصرفية الإسلامية (Islamic Banking Model)
12.....	استلام الأموال (Deposit Side)
12.....	تمويل للزيائن (Asset Side)
12.....	طرق الإيداع في البنوك الإسلامية
12.....	القرض
13.....	المضاربة
13.....	أصول المضاربة
13.....	المضاربة مع المودعين
14.....	طرق المضاربة في البنوك الإسلامية.

14.....	طرق التمويل (Financing) في البنوك الإسلامية
14.....	المشاركة
15.....	أصول شركة الملك
15.....	أصول شركة العقد
15.....	المشاركة المتناقصة (Diminishing Musharakah)
16.....	استخدام المشاركة المتناقصة (Diminishing Musharakah)
16.....	المشاركة الجارية (Running Musharakah)
16.....	استخدام المشاركة الجارية
16.....	الإجارة
17.....	أصول الإجارة
17.....	استخدام الإجارة
17.....	البيع والشراء
17.....	1. المراقبة
17.....	المساومة
17.....	أصول المراقبة والمساومة
18.....	استخدام المراقبة والمساومة
18.....	2. التجارة
18.....	أصول التجارة
18.....	استخدام التجارة
18.....	3. سلم
18.....	أصول السلم
19.....	استخدام السلم
19.....	4. الاستصنان
19.....	أصول الاستصنان
19.....	استخدام الاستصنان

20.....	الأسئلة المكررة حول المصرفية الإسلامية.....
20.....	هل يوجد مفهوم للنظام المصرفي في الإسلام؟.....
20.....	هل تبرم البنوك الإسلامية عقوداً ربوية مع بنك الدولة؟.....
20.....	تبدو الخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية التقليدية متشابهة. أليس هذا مجرد تغيير الاسم للشيء؟.....
21.....	في حالة التأخير في السداد، تفرض البنوك الإسلامية أيضاً على العميل مبلغاً إضافياً باسم صدقة إجبارية. أليس هذا رباً (Interest)؟.....
21.....	هل يجوز للمصارف الإسلامية استخدام معايير ربوية مثل KIBOR في تمويلها؟.....
22.....	كيف نتأكد من أن البنوك الإسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟.....
23.....	نتائج البحث.....
23.....	مسؤوليتنا.....

لا تقتصر تعاليم الإسلام على العبادة ، بل تمتد إلى جوانب أخرى للحياة أيضاً ، مثل المعتقدات والعقود و المعاملات وال العلاقات الاجتماعية والقيم الأخلاقية. لا يمكننا أن نصير مسلمين حقيقين ما لم نتصرف وفقاً لهذه التعاليم.

سنناقش في هذا الكتيب تعليمات ديننا المتعلقة بالنظام المالي والشؤون المالية. لقد أكد الإسلام على شفافية الشؤون المالية، لذلك من الضروري أن نكون على دراية بأساسيات الصيغة الإسلامية والأمور المالية.

تم إنشاء المصرفية الإسلامية لتقديم الخدمات المصرفية متجنباً من الربو. في الخدمات المصرفية الإسلامية ، يتم استلام الأموال في الحسابات والتمويل وفقاً لقوانين الشريعة الإسلامية ما يجعلها بدليلاً متواافقاً مع الشريعة الإسلامية للنظام المالي التقليدي.

أهمية الشؤون المالية

كوننا مسلمين ، فمن مسؤوليتنا إجراء معاملاتنا المالية وفقاً لقوانين الشريعة كما نفعل في العبادة. كما أن إهمال الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية يؤثر على العبادة أيضاً. كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله عز وجل إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن عز وجل بيده، وإن كانت تمرة، فتربي في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يربى أحدكم فلوه أو فصيله." (سنن النسائي، رقم الحديث: 2526) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً". (صحيح مسلم، رقم الحديث: 2346) هذه الأحاديث النبوية عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم تبين بوضوح أن قبول العبادة يتاثر بالمال الحرام.

النجاح الحقيقي للمسلم هو النجاح في الآخرة. و الخوف من المسألة يوم القيمة يجعله أعلى من غيره. وقد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " لا تزول قدمًا ابن آدم يوم القيمة من عند ربه حتى يسأل عن خمس: عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وما له من أين اكتسبه وفيما أنفقه وماذا عمل فيما علم " . (سنن الدارمي، رقم الحديث: 556) لذلك يجب على المسلم أن يكون على حذر في كسبه وإنفاقه حتى ينجح يوم القيمة.

لهذا الغرض ، نحتاج إلى أن نسأل أنفسنا "ما هي متطلبات الشريعة في إجراء المعاملات المالية؟" إذا لم نكن نعرف هذا المجال ، فعلينا أن نقوم بدراسة هذا الكتيب لأنّه سيطلعنا على تعليمات الشريعة فيما يتعلق بالمعاملات المالية.علاوة على ذلك ، سوف يرشدنا إلى كيفية قيام البنوك الإسلامية بتوفير الحلول المتوفقة مع الشريعة الإسلامية لاحتياجات المالية للأفراد والخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية.

قبل أن ندخل في تعاليم الإسلام فيما يتعلق بالمعاملات المالية ، نود أن نلقي نظرة على النظام المصرفي التقليدي وخدماته.

البنك

نحتاج إلى خدمات مصرافية في حياتنا اليومية للشؤون العديدة مثل دفع فواتير الخدمات أو إيداع شيك أو سحب شيك ، لكن البنك في الأساس مؤسسة يتلقى الأموال في صورة الودائع ويلبي الحاجات المالية في صورة التمويل.

أهمية البنك وضرورته

يمكن فهم أهمية البنوك من خلال حقيقة أن لدينا المزيد من الأعمال التجارية عندما تكون البنوك مفتوحة ، بينما لدينا أعمال تجارية أقل عندما تكون البنوك مغلقة. يظهر بوضوح أن البنك هو مؤسسة مهمة للأنشطة المالية. سوف نوضح هذا الأمر بمزيد من التفصيل.

1. سلامة الأموال

نحن نخاف عادة من الاحتفاظ بأموالنا في المنازل؛ لأنها يمكن سرقتها من هناك. لكننا نعتبرها آمنة عندما تكون في البنك. تقدم البنوك خدمة الحساب الجاري التي تساعد الناس على الحفاظ على أموالهم آمنة وكذلك يمكن للمودع سحب مبلغه متى شاء.

2. الاستثمار

ينفق الكثير من الأموال اقتصادياً حتى ندخر جزءاً من كسبنا ونستخدمها لتلبية الاحتياجات في المستقبل. إذا احتفظنا بهذه المدخرات في المنزل ، فلن نحصل على أي ربح من هذه الأموال وعلاوة على ذلك نفقد قيمتها أيضاً بسبب الحط في قدر النقود. كما أنها تبقى في خوف دائم من السرقة. لحل هذه المشكلة توفر البنوك حسابات التوفير وخدمات الودائع لأجل للمودعين لكسب ربح معقول من خلال الاستثمارات الفعالة.

3. خدمات لتلبية الاحتياجات النقدية للعملاء

يحتاج الكثير منا إلى المال لشراء منزل و سيارة وأثاث المنزل الأخرى لأنفسهم. يقدم البنك خدمات التمويل لشراء المنازل والسيارات وغيرها من الضروريات.

نحتاج إلى المال لإدارة الأعمال، أحياناً على المدى القصير، مثلا: لشراء المواد الخام ، ودفع الرواتب وفواتير الخدمات ، وأحياناً على المدى الطويل، مثلا: لإنشاء معمل جديد ، أو لشراء الآلات. لهذا الغرض ، تقدم البنوك التمويل قصير الأجل (Short Term) وطويل الأجل (Long Term).

علاوة على الخدمات المذكورة آنفا ، تقدم البنوك العديد من الخدمات الأخرى أيضا .

الخدمات التي تقدمها البنوك هي احتياجات أساسية للمجتمع وبالتالي يقدّمها أي فرد أو أي مؤسسة حتى لو لم يكن هناك بنك. لذلك هناك حاجة ماسة لإيجاد طريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية هذه الاحتياجات

و هذه الخدمات صارت الاحتياجات الأساسية للمجتمع اليوم. حتى لو لم نطلق على الهيئة التي تقدم هذه الخدمات اسم "بنك" سيكون لدينا شخص أو أي مؤسسة تقدم هذه الخدمات تحت أي اسم آخر غير البنك ؛ لأن هذه الخدمات أصبحت حاجات أساسية لأي مجتمع ونحتاج إلى طريقة متوافقة مع الشريعة للتلبية.

ضرورة المصرفية الإسلامية

الآن السؤال التالي هو "لماذا نحتاج إلى نظام المصرفية الإسلامية؟" إذ نجد هناك نظاما بالفعل ، فلماذا نحتاج لاقتراح نظام جديد؟ للإجابة على هذا السؤال قد أشرنا بوضوح إلى أن الخدمات التي يقدمها البنك هي حاجة أساسية لأي مجتمع ، ولكن في النظام المصرف التقليدي ، يتم تلبية هذه الاحتياجات من خلال عقود القروض الربوية. وعندما نطالع تعاليم القرآن الكريم نلاحظ بوضوح أن الربا حرام. في الخدمات المصرفية التقليدية يتم الحصول على الودائع بشرط الربا ، وكذلك يتم إجراء التمويل (Financing) أيضًا على نفس الشرط ، وهو حرام في الإسلام. فالآن من ناحية ، فإن هذه الخدمات التي تقدمها البنوك هي الحاجات الأساسية للمجتمع ومن ناحية أخرى ، فإن الطريقة التي تتبعها البنوك لتلبية هذه الاحتياجات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذا هو السبب في أننا بحاجة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية لتلبية احتياجاتها من خلال نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية.

الربا (Interest)؛ سبب تحريم المصرفية التقليدية

يجب أن تكون المعاملات المالية خالية من الربا (Interest)، والذي يعني "فائض" أو "مبلغ إضافي". وإذا نظرنا إلى أحكام الشعّر حول الربا نجد أن سيدنا علي -رضي الله عنه- يقول: "كل قرض جر منفعة فهو ربا (Interest)"-. (المطالب العالية رقم الحديث: 1440).

فهذا يعني أن جميع أنواع الرسوم الإضافية على القرض تعتبر ربا (Interest)، سواء كان القرض لاحتياجات شخصية أو لغرض تجاري وسواء كان النفع في شكل نقود أو أي شكل آخر. علاوة على ذلك، إذا تم تسميته بشيء آخر، فلا يؤثر في تغيير الحكم، كما يطلق عليه أحياناً اسم الربح أو هامش الربح وما إلى ذلك، فبالاختصار فإن كل نوع من الربح على أموال القرض يعتبر ربا (Interest).

توضيح مهم لخطأ شائع

يعتقد كثير من الناس أن الأموال المودعة في البنك ليست قرضاً ، بل هيأمانة ، فلذـا هي ليست معاملة ربوية. في هذا الصدد يجب أن نعتبر أمراً، وهو أن هذا العقد يعتبر عقد قرض وفقاً للشريعة الإسلامية؛ لأن البنك في هذا العقد يتحمل مسؤولية الحفاظ على تلك الأموال مع السماح لاستخدامها. وهذا هو بالضبط تعريف القرض، لأنه لا يجوز استخدام الأمانات، وأيضاً يجب إعادة الأمانة كما تم إيداعها. وعلاوة على ذلك ، إذا ضاعت الأمانة دون إهمال المودع، فإنه لا يحاسب على ذلك.

تحريم الربا (Interest) في ضوء القرآن

قد ذكر الله سبحانه وتعالى الربا (Interest) في أربعة مواضع في القرآن الكريم:

1. سورة البقرة، الآية: 275 إلى 281
2. سورة آل عمران، الآية: 130
3. سورة النساء، الآية: 161
4. سورة الروم، الآية: 39

خلاصة ما في هذه الآيات هي كالتالي:

- والظاهر أن الربا (Interest) يزيد في المال ولكن الله تعالى يقول إنه ينقص.
- والظاهر أن الربا (Interest) و التجارة شيئاً لا يختلفان ولكن الله يقول إن الربا حرام و التجارة حلال.
- يمحق الله الربا (Interest) و يربى الصدقات.
- إن الله قد أعلن بالحرب على من لا يتتجنب الربا (Interest).

تحريم الربا في ضوء الأحاديث النبوية على صاحبها الصلة و السلام

و قد وردت تحريم الربا (Interest) في الكثير من الأحاديث النبوية على صاحبها الصلة و السلام، منها:

• روى الإمام مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال: "لَعْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْلُ الرِّبَا" (Interest)، وَمُؤْكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ، وَشَاهِدُهُ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ" (صحيح مسلم، رقم الحديث: 1598)

• روى الإمام ابن ماجة في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الرِّبَا" (Interest) سبُعونَ حُوتًا أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أَمَّهُ" (سنن ابن ماجة، رقم الحديث: 2274)

الربا محظوظ لأنّه يمنع الناس من ممارسة الأعمال التجارية. لأنّه عندما يعلم الشخص أنه يستطيع كسب المال من خلال إقراضه للآخرين ، فلماذا يزعج نفسه بالمشاركة في الأنشطة التجارية. وهذا يؤثّر على المصالح المالية البشرية الأساسية التي لا يمكن جعلها آمنة إلا من خلال الأعمال التجارية الحقيقية. (الإمام الغزالي رحمه الله)

كما قد اتضح مما ذكرنا آنفاً أن المصرفية التقليدية قائمة على أساس الربا و هذا يدعوه إلى ضرورة المصرفية الإسلامية ، في الخطوة التالية ، سوف نلقي نظرة على النظام المصرف الإسلامي.

البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي هو مؤسسة تقدم خدمات مصرفية مثل إيداع الأموال والتمويل (Financing) ضمن النظام المتواافق مع الشريعة الإسلامية.

ميزات البنوك الإسلامية

تتمتع البنوك الإسلامية بالصفات المميزة التالية:

- جميع المعاملات متواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- يجعل الودائع والتمويل (Financing) وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- التمويل يكون للمشاريع المتواقة مع الشريعة الإسلامية فقط .

الفروق الأساسية بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية

تحتختلف الخدمات المصرفية الإسلامية عن الخدمات المصرفية التقليدية في الجوانب

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	التالية:
المصرفية التقليدية تتعارض مع الشريعة الإسلامية.	تعتمد الصيرفة الإسلامية على قواعد الشريعة الإسلامية.	الأساس
تنافق البنوك التقليدية وداعم التوفير في شكل قروض ربوية.	تنافق البنوك الإسلامية وداعم التوفير على أساس المضاربة.	طرق الإيداع
تقوم البنوك التقليدية بأعمالها مع جميع أنواع الزيان حتى لو كان يكسب كل أمواله من خلال مصادر محظمة.	لاتعامل البنوك الإسلامية مع الزبائن الذين يكون كسبهم كله من مصادر محظمة.	زيون
التمويل في البنوك التقليدية تعتمد على القروض الربوية التي تعتبر حراما في الشريعة الإسلامية.	تعتمد البنوك الإسلامية في طرق التمويل على العقود المتفقة مع الشريعة الإسلامية مثل الشركة، البيع و الشراء والإجارة.	طرق التمويل
لا يوجد نظام لمراقبة التوافق مع الشريعة الإسلامية في البنوك التقليدية.	تم مراقبة جميع المعاملات في البنوك الإسلامية من خلال نظام قوي لمراقبة التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	مراقبة التوافق مع أحكام الشريعة

هيئات تركيبية للمصرفية الإسلامية (Islamic Banking Model)

هناك جانبان للنظام المصرفي:

1. جانب الإيداع (Deposit Side)

2. جانب التمويل (Asset Side)

البنوك التقليدية

جانب التمويل
(Asset Side)

القرض

جانب الإيداع
(Deposit Side)

القرض

في الصفحات التالية ، سنتعرف على كيفية أداء البنوك الإسلامية لهذه الأنشطة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

البنوك الإسلامية



يجب أن نضع في اعتبارنا أنه ليس في الشريعة الإسلامية سوى القرض غير الربوي. لذلك لا يمكن أن يكون القرض أساساً لأي عمل تجاري للحصول على الربح. لذلك لكسب الربح ، من الضروري استخدام عقود أعمال حقيقة مثل الشركة والإيجارة والخدمات المماثلة الأخرى. وهذا ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية.

استلام الأموال (Deposit Side)

تسلم البنوك الإسلامية الودائع في حسابات جارية بناءً على عقد القرض الحالي من الربا. من ناحية أخرى ، يتم استلام الودائع في حسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل بناء على عقد المضاربة. ومن ثم يستثمر البنك تلك الأموال في الأعمال التجارية المتوفقة مع الشريعة ويحقق ربحاً.

تمويل للزيائن (Asset Side)

تقوم البنوك الإسلامية للتمويل لعملائها من خلال طرق مختلفة متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تشمل الشركة، والمراقبة ، والإيجارة ، والسلم ، والاستصناع ، وما إلى ذلك . سيتم مناقشة هذه الطرق في الصفحات التالية.

طرق الإيداع في البنوك الإسلامية

القرض

وهو أن يقرض شخص ماله لغيره حتى يستخدمها لحوائجه ثم يرد مثله. الإقراض يجوز في الشريعة الإسلامية ولكن لا يجوز حصول الربا (Interest) على القرض.

عادةً يتم فتح الحسابات بناءً على عقد القرض؛ لأن الحساب الجاري ليس مخصصاً للاستثمار بل للحفاظ على المال. العميل لا يتحمل أي مخاطر في هذا الحساب ؛ فلذلك لا يحق له حصول الربح. نعم يتم ضمان إعادة المبلغ المودع.

المضاربة هي نوع من الشركة حيث يستثمر فيه أحد الطرفين ويتجزء الجانب الآخر ويكون الربح بينهما وفقاً للنسبة المتفق عليها وقت العقد. المستثمر يسمى رب المال (Investing Partner) والناجر يسمى المضارب (Working Partner). في حسابات التوفير والودائع لأجل ، تعمل البنوك الإسلامية كمضارب (Working Partner) بينما المودع هو رب المال (Investing Partner).

جميع الأموال التي تتلقاها البنوك في حساباتها تحت عقود المضاربة، يتم استثمارها في أنشطة مُرِبَّحة مراعياً قوانين الشريعة الإسلامية. ويكسب البنك ربحاً من خلال استثمار هذه الأموال في طرق التمويل (Financing Modes) المختلفة مثل الإجارة (Rent) والشراكة (Partnership) والتجارة (Trading) ويقوم البنك بإعلام المودعين بموضع الاستثمار في البيان السنوي (Annual Statement).

أصول المضاربة

يجب مراعاة النقاط التالية في عقد المضاربة:

- يجب تحديد نسبة الربح في البداية.
- لا يجوز تحديد مبلغ معين من الربح لأحد العاقدين.
- لا يجوز تحديد نسبة الربح بناءً على قدر الأموال المستثمرة ، على سبيل المثال نسبة عشرة في المائة من الأموال المستثمرة.
- في حالة الخسارة ، يتحمل رب المال (Investing Partner) كل الخسارة ، بينما يخسر المضارب (Working Partner) حصته المتوقعة من الربح فقط. أما إذا حدثت الخسارة نتيجة إهمال من المضارب (Working Partner)؛ فالمضارب (Working Partner) يتحملها.

المضاربة مع المودعين

يكون أحد العاقدين في المضاربة رب المال (Investing Partner) والآخر هو المضارب (Working Partner). وهذا هو الحال في المضاربة في البنوك؛ فإن البنك هو المضارب بينما المودعون هم أرباب الأموال (Working Partners). في هذه الحالة ، يصبح تسجيل ودائعهم ونصيبهم من الربح صعباً. فلحل هذه المشكلة لقد اقترح خبراء الشريعة الإسلامية نظاماً سهلاً ومتوافقاً مع الشريعة الإسلامية.

في البنوك الإسلامية يتم إبرام عقد المضاربة لمدة شهر واحد يتم تجديده في بداية الشهر الجديد. الأموال التي تتلقاها البنك تحت عقود المضاربة تسمى مجموعة (Pool) . وفقاً للقواعد الموضوعة ، يتم تحديد نسبة الحصة في الربح بين المضارب (Working Partner) ومجموعة أرباب الأموال(Investing Partners) وكذلك أوزان(Weightages) في نسبة الربح لكل واحد من أرباب الأموال (Investing Partners) قبل بداية الشهر بثلاثة أيام على الأقل، ويتم الإعلان عن هذه النسبة من خلال لوحات الإعلانات في البنك ومواقعها الإلكترونية. أوزان (Weightages) يعتبر في توزيع الأرباح حتى يمكن البنك من اعتبار نسب الأموال بين أرباب الأموال في المجموعة (Pool) ومتوسط الرصيد الشهري لكل واحد منهم وهو ما يقتضيه لا فقط أصول التجارة بل هو من متطلبات العدل والشريعة أيضا.

في نهاية الشهر ، يتم تقسيم الأرباح أولاً بين البنك ومجموعة المودعين حسب النسبة المحددة مسبقاً. وفي الخطوة التالية ، يتم تقسيم حصة أرباح مجموعة أرباب الأموال بينهم بناءً على متوسط الرصيد الشهري (Monthly Average Balance) لكل موعد وفقاً للوزن (Weightages) المحدد مسبقاً. ويتم هذا العمل عبر برامج الحاسوب الجديدة.

في الحسابات المبنية على عقد المضاربة، من الممكن التنبؤ بالمبلغ المحتمل للربح ، لكن لا يمكن تحديد نسبة معينة من الربح بناءً على الأموال المستثمرة ، بل يتم تحديد الحصة في الربح من خلال الاستثمارات من خلال النظام المذكور أعلاه. ثم في نهاية الفترة ، يحصل كل من المودعين على حصته من الربح وفقاً للنسبة المحددة مسبقاً، والتي يمكن أن تكون أكثر أو أقل من الربح المحتمل.

طرق التمويل (Financing) في البنوك الإسلامية

المشاركة

الفقهاء يستعملون مصطلح "الشركة" لعقد المشاركة المستخدمة في البنوك الإسلامية، والشركة نوعان:

1. **شركة الملك:** أن يصبح شخصان أو أكثر شركاء في بعض الأصول دون نية التجارة. كما يصبح الورثة شركاء في مال الميراث، أو يشتري شخصان شيئاً معاً فيصيحان شريكين في ذلك الشيء.

2. **شركة العقد:** أن يصبح طرفان أو أكثر شركاء في أي عمل تجاري. في هذه الحالة ، يتحمل الشركاء الخسارة وفقاً لحصتهم في الاستثمار ويشاركون في الربح وفقاً للنسبة المحددة وقت العقد.

أصول شركة الملك

من الضروري مراعاة بعض الأصول المهمة لعقد شركة الملك، منها:

- يجوز أن يقوم أحد من الشركاء بإجارة حصته إذا كان كل واحد من الشركاء قد رضى به.
- يتقاسم جميع الشركاء الربح والخسارة حسب حصتهم.

أصول شركة العقد

من الضروري مراعاة الأصول المهمة التالية لشركة العقد:

- يجب تحديد نسبة الحصة من الربح في بداية العقد.
- لا يجوز تحديد مبلغ معين من الربح لأي شريك وكذلك لا يجوز تحديد نصيبه من الربح بناء على نسبة حصة الشريك في مبلغ الاستثمار.
- يشترك جميع الشركاء في الخسارة حسب حصتهم في الاستثمار ، أما إذا حدثت الخسارة نتيجة إهمال أحد الشركاء فيمكن تحمله تلك الخسارة.
- يجوز لكل واحد من الشركاء العمل كشريك ، ولكن من الممكن إعفاء أي من الشركاء من ممارسة الأعمال التجارية ، ولكن في هذه الحالة لا يجوز أن تتجاوز نسبة حصته في الربح نسبة نصيبه في مبلغ الاستثمار.

البنوك الإسلامية تستخدم نوعين من التمويل المبنيين على المشاركة:

1. **المشاركة المتناقصة (Diminishing Musharakah)**: المبنية على شركة الملك.
2. **المشاركة الجارية (Running Musharakah)**: المبنية على شركة العقد.

تفاصيل هذين النوعين للتمويل كما يلى:

المشاركة المتناقصة (Diminishing Musharakah)

المشاركة المتناقصة (Diminishing Musharakah) تقوم عادة بناء على عقد شركة الملك. هناك ثلاث مراحل في المشاركة المتناقصة (Diminishing Musharakah):

1. **شركة الملك**: في الخطوة الأولى يشتري البنك والعميل أصلًا معاً مما يجعلهما شريكين في ذلك الأصل.
2. **الإجارة**: في هذه الخطوة يقوم البنك بتأجير حصته للعميل مقابلأجرة محددة.

٣. بيع السهم: يشتري العميل أسهم البنك تدريجياً. نتيجة لذلك، تزداد حصة العميل بينما تتناقص حصة البنك تدريجياً. وفي النهاية يمتلك العميل الأصل بالكامل.

استخدام المشاركة المتناقصة (Diminishing Musharakah)

البنوك الإسلامية تستخدم المشاركة المتناقصة لتمويل شراء المنازل عادة. المشاركة المتناقصة تستخدمها البنوك عادة لتمويل طويل الأجل.

المشاركة الجارية (Running Musharakah)

الطريقة الأخرى للتمويل من خلال المشاركة هي المشاركة الجارية. إنه بديل متوافق مع الشريعة الإسلامية لطرق التمويل الجاري المستخدمة في البنوك التقليدية. إن المشاركة الجارية تكون مبنية على شركة العقد.

في المشاركة الجارية يشارك البنك في أعمال العملاء. نذكر فيما يلي بعض الميزات للمشاركة الجارية:

- يشارك البنك في الأنشطة التجارية مع العميل.
- يعتبر المبلغ الذي يحصل عليه العميل من البنك استثماراً من قبل البنك.
- يعتبر المبلغ الذي يعيده العميل انخفاضاً في الاستثمار من قبل البنك.
- يتم تحديد نسبة الحصص من الربح بناء على نسبة الحصص في الاستثمار.
- يتم التقسيم النهائي للربح بعد تدقيق الحسابات (Audited Accounts).
- يتم تقاسم الخسارة حسب الحصة في الاستثمار.

استخدام المشاركة الجارية

البنوك الإسلامية تستخدم المشاركة الجارية كطريق للتمويل للشركات.

الإجارة

الإجارة تعني إعارة شيء للاستخدام مقابل الأجرة. في هذا العقد تبقى ملكية المؤجر للشيء المستأجر، بينما يستخدمه المستأجر. و المالك يتحمل جميع المخاطر (Risks) والنفقات المتعلقة بالملكية، بينما يتحمل المستأجر المصارييف المتعلقة باستخدام ذلك الشيء.

أصول الإجارة

يجب مراعاة الأمور التالية لإبرام عقد الإجارة:

- يمكن عقد الإجارة للأصول الصالحة للاستخدام (Useable Assets) فقط. الأشياء التي يتم استهلاكها (Consumable Assets) لا يمكن تأجيرها، مثلا الغاز والبنزين وما إلى ذلك.
- يجب وصف الشيء المؤجر بالكامل وقت عقد الإجارة.
- يجب تحديد الأجراة والمدة باتفاق العاقددين.
- يجوز تحديد المبالغ المختلفة من الأجراة لفترات مختلفة داخلة في المدة الكاملة ، ولكن يجب تحديد الفترة لكل أجراة مختلفة مسبقاً.
- يتحمل المالك جميع المخاطر (Risks) والنفقات المتعلقة بالملكية .
- ويتحمل المستأجر المصارييف المتعلقة باستخدام الشيء المستأجر .

استخدام الإجارة

تستخدم البنوك الإسلامية عقد الإجارة لتمويل السيارات والآلات والمعامل. إنه عقد يستخدم للتمويل طويل الأجل عادة.

البيع و الشراء

البنوك الإسلامية تستخدم أربعة أنواع من التمويل المبني على البيع والشراء :

1. المراجحة

إنها طريقة خاصة للتجارة حيث يخبر البائع تكلفة البضائع المقدمة للبيع أيضاً.

المساومة

إنها الطريقة العادية للتجارة حيث يخبر البائع سعر المبيع فقط، وليس التكلفة أو الربح الذي يجنيه.

أصول المراجحة والمساومة

يجب على المرء مراعاة ما يلي عند إبرام عقد المراجحة أو المساومة:

- يجب أن يكون الأصل موجوداً وقت العقد ويجب أن يكون في قبض البائع.
- يمكن دفع السعر مقدماً أو مؤخراً أو على أقساط حسب الاتفاق بين العاقددين .

استخدام المراقبة والمساومة

تستخدم المراقبة كطريقة للتمويل عندما يحتاج العميل إلى شراء مواد خام أو بضائع أخرى.

2. التجارة

هناك طريقة أخرى تستخدمها البنوك كطريقة للتمويل وهي أنه إذا كان لدى العميل بعض السلع الجاهزة للبيع ، فإن البنك يشتريها نقدًا بسعر أقل من سعر السوق. ثم يقوم ببيع تلك البضائع في السوق من خلال وكلائه ويجني الأرباح. وهذه الطريقة تسمى بالتجارة في البنك الإسلامية عادة.

أصول التجارة

من الضروري مراعاة النقاط التالية عند إبرام عقد التجارة:

- يجب أن يكون الأصل موجودًا ومتعبينا وقت العقد وأن يكون في ملكية البائع
- يجب أن يكون الأصل في قبض البائع وقت العقد

استخدام التجارة

يتم استخدام هذا النوع للتمويل عندما يحتاج العميل إلى التمويل لمصاريفه الجارية (Running Expenses) ولديه سلع جاهزة للبيع.

3. سلم

إنه نوع بيع يقوم فيه المشتري بدفع السعر الكامل مقدمًا ويتم توفير المبيع من قبل البائع لاحقًا. يجوز هذا العقد تحت شروط معينة ، على الرغم من أن الشروط الأساسية للبيع والشراء مفقودة في هذا العقد، مثلًا: ملكية المبيع وقت العقد وما إلى ذلك. وقد أجازها العلماء بشروط معينة واستثنوها من البيع العادي تحت دراسة الأدلة من القرآن والسنة.

أصول السلم

يجب مراعاة الأمور التالية عند إبرام عقد السلم:

- يجوز بيع السلم في المثلثيات فقط، مثل: الحنطة، والأرز.
- يجب بيان جميع صفات المبيع، مثل نوعه، وطبيعته، ومقداره، وسعره، وغيرها من التفاصيل الضرورية بوضوح وقت العقد حتى لا يبقى أي إبهام.
- يجب تحديد وقت تسليم المبيع ومكانه أيضًا وقت العقد.

يتم استخدام السلم كطريقة للتمويل عندما يحتاج العميل إلى التمويل لتغطية نفقاته الجارية (Running Expenses) ويمكنه أن يوفر للبنك في المستقبل السلع التي يجوز بيعها بطريق السلم.

4. الاستصناع

الاستصناع عقد بيع يشتري المشتري فيه شيئاً يحتاج إلى التحضير أو الصنع. في هذا العقد عادة يقوم المشتري بالطلب، ويقوم البائع بتسلیم المبيع بعد تجهیزه أو صنعته وفقاً للطلب. في هذا لنوع من البيع يمكن دفع السعر مقدماً أو مؤخراً أو على أقساط. والمبيع توفر في وقت لاحق. ويجوز هذا العقد أيضاً تحت شروط معينة ، على الرغم من أن بعض شروط عقد البيع مفقودة، مثل كون المبيع في ملكية البائع وقبضه. وقد استثناء العلماء من الشروط العامة للبيع بعد دراسة الأدلة من القرآن و السنة.

أصول الاستصناع

يجب مراعاة الأمور التالية في عقد الاستصناع:

- يجب بيان صفات المبيع بوضوح وقت العقد حتى لا يبقى أي غموض
- إذا لم يتم توفير المبيع حسب طلب المشتري فيمكنه رده
- يجب تحديد السعر وطريقة الدفع مسبقاً
- لا يمكن للبائع استخدام المواد الخام التي يوفرها المشتري لتصنيع السلعة المطلوبة

استخدام الاستصناع

يتم استخدام الاستصناع كطريقة للتمويل عندما يحتاج العميل إلى التمويل لتغطية نفقاته الجارية (Running Expenses) ويمكنه تزويد البنك في المستقبل بالسلع التي يمكن بيعها بطريق الاستصناع.

الأسئلة المكررة حول المصرفية الإسلامية

هل يوجد مفهوم للنظام المصرفي في الإسلام؟

نعم، بالطبع. إذا كانت هناك هيئة تتلقى ما يدخله الناس وتستثمره في الأعمال التجارية ، مع مراعاة جميع تعاليم الشريعة ، وتسمى نفسها بنـاً، فمن المؤكـد أنه يجوز لا مانع فيه. نعم، إذا كانت هذه الهيئة قائمة على الـربـا (Interest)، فبالتأكيد لا يوجد مفهـوم لمثل هذه الهيئة في الإسلام. لدينا مثال من أوائل الإسلام للصحابـي المشهور زـيـر بن عـوـام رـضـي الله عنهـ. كان الناس يـودـعون أموـالـهم عندـهـ، فـكانـ يـرـفضـ أنـ يـأـخـذـهاـ أـمـانـةـ ، بلـ كانـ يـأـخـذـهاـ قـرـضاـ وـيـسـتـثـمـرـهاـ فـعـلـمـهـ. وـهـذـهـ الطـرـيقـةـ الـتيـ أـخـذـبـهاـ زـيـرـ رـضـي اللهـ عـنـهـ الأـمـوـالـ كـقـرـضـ وـاستـغـلـهـاـ فـيـ الـأـعـمـالـ التـجـارـيـةـ تـشـبـهـ النـظـامـ المـصـرـفـيـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ. (حكم تاريخـيـ حولـ الـربـاـ، المـفـقـيـ تقـيـ عـثمـانـيـ (بالـأـرـدـيـةـ)ـ ، صـ: 68ـ).

هل تبرم البنوك الإسلامية عقوداً ربوية مع بنك الدولة؟

لا، أبداً. بنـكـ الدـولـةـ هيـ هـيـئـةـ تـراـقـبـ الـبـنـوـكـ. تـرـتـبـ الـبـنـوـكـ إـلـىـ الـدـولـةـ بـطـرـيـقـتـيـنـ: كـهـيـئـةـ مـرـاقـبـةـ، يـصـدـرـ بنـكـ الدـولـةـ بـعـضـ الـإـرـشـادـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـجـوـانـبـ الـإـدـارـيـةـ مـثـلـ الـتـعـلـيمـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـحـسـينـ الـخـدـمـاتـ لـلـعـمـلـاءـ الـقـيـ تـتـبعـهاـ الـبـنـوـكـ. الـعـلـاقـةـ الـأـخـرـيـ هيـ عـلـاقـةـ الـمـعـالـمـاتـ الـتـجـارـيـةـ الـقـيـ تـقـوـمـ بـهـاـ الـبـنـوـكـ إـلـىـ حـدـ كـبـيرـ الـشـرـيعـةـ إـلـيـهـ. وـلـاـ عـقـودـ رـبـوـيـةـ فـيـهـ.

تبـدوـ الـخـدـمـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ إـلـيـهـ الـمـعـالـمـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ التـقـلـيدـيـةـ مـتـشـابـهـةـ. أـلـيـسـ هـذـاـ مـجـرـدـ تـغـيـيرـ الـاسـمـ لـلـشـيءـ؟

لا إـطـلاـقاـ. عـنـدـماـ يـكـونـ هـنـاكـ شـيـئـاـ تـتـشـابـهـاـ فـيـ النـتـيـجـةـ فـلـيـسـ منـ الضـرـوريـ أـنـ يـكـونـاـ مـتـحدـينـ فـيـ الـحـكـمـ الـشـرـعـيـ. لـدـيـنـاـ العـدـيدـ مـنـ الـأـمـمـ الـأـمـلـةـ فـيـ حـيـاتـنـاـ الـيـوـمـيـةـ لـهـذـاـ. فـمـثـلـاـ: إـذـاـ ذـيـحـ أـحـدـ حـيـوانـاـ بـاسـمـ اللـهـ عـلـيـهـ، وـذـيـحـ أـخـرـ حـيـوانـاـ بـاسـمـ غـيرـ اللـهـ. فـالـظـاهـرـ الـآنـ أـنـ لـاـ فـرقـ بـيـنـهـمـ فـيـ النـتـيـجـةـ؛ لـأـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ قـدـ تـمـ ذـبـحـهـمـ، وـلـكـنـ الـأـوـلـ حـلـالـ فـيـ الـشـرـيعـةـ وـالـآخـرـ حـرـامـ، فـقـطـ بـسـبـبـ الـفـرقـ فـيـ الـطـرـيقـ. فـكـذـلـكـ لـيـسـ مـنـ الصـوـابـ أـنـ نـقـوـلـ إـنـهـ بـمـاـ أـنـ الـبـنـوـكـ إـلـيـهـ تـجـنـيـهـ الـبـنـوـكـ التـقـلـيدـيـةـ، فـإـنـهـمـاـ تـتـشـارـكـانـ فـيـ الـحـكـمـ الـشـرـعـيـ أـيـضاـ. عـلـىـ سـبـيلـ الـمـثالـ، إـذـاـ بـاعـ شـخـصـ مـشـرـوبـاـ حـلـالـاـ وـقـامـ سـخـصـ آخـرـ بـيـعـ مـشـرـوبـ حـرـامـ وـكـسـبـ كـلـاـهـمـاـ نـفـسـ الـقـدـرـ مـنـ الـرـبـحـ، فـفـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ، لـاـ يـمـكـنـنـاـ أـنـ نـقـوـلـ أـنـ رـبـحـ الـأـوـلـ حـرـامـ فـقـطـ بـسـبـبـ التـشـابـهـ فـيـ مـقـدـارـ الـرـبـحـ. وـهـنـاكـ مـثـلـ آخـرـ، إـذـاـ كـانـ إـلـيـانـ جـائـغاـ وـلـدـيـهـ خـيـارـاـ، إـمـاـ أـنـ يـجـتـهـدـ مـنـ أـجـلـ الـكـسـبـ أـوـ أـنـ يـسـرـقـ مـنـ شـخـصـ مـاـ، فـإـنـ كـلـ مـاـ يـخـتـارـ، فـيـ النـهـاـيـةـ يـذـهـبـ جـوـعـهـ، وـلـكـنـ الـطـرـيقـ الـأـوـلـ مـنـهـمـاـ حـلـالـ وـالـآخـرـ حـرـامـ وـإـنـ تـتـشـابـهـاـ فـيـ النـتـيـجـةـ. فـلـذـلـكـ لـيـسـ مـنـ الصـحـيـحـ تـحـدـيدـ حـكـمـ الـعـقـودـ بـنـاءـ عـلـىـ نـتـائـجـهـ الـظـاهـرـةـ، بـلـ يـجـبـ أـنـ نـفـهـمـ الـعـقـدـ بـالـتـفـصـيـلـ مـعـ جـمـيعـ شـروـطـهـ وـضـوابـطـهـ. عـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ، مـنـ الـضـرـوريـ الـنـظـرـ فـيـ الـطـرـيقـةـ الـمـتـبـعـةـ (Process)ـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ النـتـائـجـ الـمـطـلـوـبةـ. هـذـهـ هـيـ الـنقـاطـ الرـئـيـسـيـةـ لـتـعـيـنـ الـحـكـمـ الـشـرـعـيـ لـأـيـ عـقـدـ أـوـ مـعـاـلـمـ.

في حالة التأخير في السداد، تفرض البنوك الإسلامية أيضًا على العميل مبلغًا إضافيًّا باسم صدقة إجبارية. أليس هذا ربا (Interest)؟

عندما تفرض البنوك التقليدية على عميله مبلغًا إضافيًّا عند السداد المتأخر، فإنه يصبح جزءً من ربح تلك البنوك، وهو ربا (Interest)؛ لأنها رسوم إضافية على مبلغ القرض الأساسي. و من ناحية أخرى، عندما تتقاضى البنوك الإسلامية من عملائها مبلغًا إضافيًّا في صورة السداد المتأخر ، فإن ذلك يكون نتيجة التزام مستقبل بين البنك والعميل يقوم فيه العميل بالتزام التبرع بمبلغ معين إذا لم يقم بالسداد في الوقت المحدد. وهذا المبلغ لا يصير جزءً من ربح البنك ، بل تتلقى البنوك هذا المبلغ لأغراض خيرية. فهذه الطريقة لإلزام العميل بالسداد في الوقت المحدد متوافقة مع الشريعة. وتفاصيل هذا المبلغ مثل مكان وزمان إنفاقه يتم نشرها في التقرير السنوي للبنوك.

هل يجوز للمصارف الإسلامية استخدام معايير ربوية مثل KIBOR في تمويلها؟

كما هو مذكور في السؤال، إنه مجرد معيار، والمعيار يعني "سعر السوق". كما هو الحال في سوق الذهب أن سعر الذهب يكون ثابتاً معيناً يومياً، وتتم جميع عمليات البيع والشراء وفقاً لذلك السعر. فكذلك إذا نظرنا إلى الأسواق المالية فينشأ سؤال وهو: "ما الذي يمكن أن يعتبر سعر السوق بالنسبة للمؤسسات المالية؟" لحل هذه المشكلة فإن KIBOR يستخدم كسعر السوق لأداء الأنشطة المالية ، و الذي يعلن عنه بنك الدولة يومياً. هذا المعيار في حد ذاته ليس ربا. نعم، عندما يتم استخدام هذا المعيار لتعيين رسوم إضافية على القرض ، فيصبح معيارًا للربا. أما إذا اشتري إنسان شيئاً ثم استخدم هذا المعيار لتحديد مقدار الربح فقط فلا يعتبر ربا؛ لأنه في هذه الحالة يأخذ سعر المبيع وهو ليس ربا. دعونا نوضح الأمر من خلال مثال. فمثلاً هناك محل في سوق يبيع اللحوم المحرمة ومعدل الربح الذي يجنيه هو عشرة في المائة. فهنا، البائع يبيع شيئاً حراماً فيكون الربح أيضًا حراماً. و هناك شخص آخر يقوم بفتح محل لبيع اللحم الحلال ويحدد معدل ربحه اعتباراً بنسبة الربح للمحل الذي يبيع اللحم الحرام، ففي هذه الصورة ربح الشخص الذي يبيع اللحم الحلال لا يكون حراماً لأنه يتلقى سعر اللحم الحلال الذي يبيعه ولا يمكننا أن نقول إنه حرام لمجرد استخدام نفس معدل الربح الذي يستخدمه صاحب المحل الذي يبيع اللحم الحرام. كذلك تقوم البنوك الإسلامية ببيع البضائع أو إجارة الأشياء ويستخدمون KIBOR كمعيار فقط لتحديد نسبة الربح. وهذا لا يجعل أرباحهم حراماً.

كيف نتأكد من أن البنوك الإسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نلقي نظرة على نظام مراقبة الامتثال للشريعة الإسلامية في البنوك الإسلامية. يعتمد نظام مراقبة الامتثال للشريعة الإسلامية على المكونات التالية:



1. **المجلس الشرعي للبنك (Shariah Board):** يجب أن يكون لكل بنك إسلامي هيئة شرعية تتكون من علماء الشريعة المؤوثقين بهم. المجلس الشرعي هو المسؤول عن إجازة المنتجات المصرفية على مستوى البنك.
2. **إدارة مراقبة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية (Shariah Compliance Department):** يتبعن على جميع البنوك الإسلامية إنشاء إدارة لمراقبة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. هذا القسم يساعد المجلس الشرعي وينظر في جميع الوثائق والقواعد والضوابط وجميع المعاملات المصرفية للبنك. تنظر إدارة مراقبة الامتثال لأحكام الشريعة في وظائف الإدارات والفروع الأخرى للبنك للتأكد من تنفيذ جميع تعليمات المجلس الشرعي.
3. **التدقيق الشرعي الداخلي(Internal Shariah Audit):** التدقيق الشرعي الداخلي هو جزء لازم للتدقيق الداخلي العادي. يقوم التدقيق الشرعي الداخلي بمراجعة الوظائف المختلفة للبنك من جهة الأحكام الشرعية.
4. **التدقيق الشرعي الخارجي (External Shariah Audit):** التدقيق الشرعي الخارجي لازم لجميع البنوك. في التدقيق الشرعي الخارجي ، تقوم أي شركة تدقيق وطنية بإجراء تدقيق شرعى للبنك.

5. **اللجنة الاستشارية للشؤون الشرعية لبنك الدولة الباكستاني (Sharia Advisory Committee، SBP)**: تم تشكيل هذه اللجنة لإصدار المبادئ التوجيهية لوضع الأساسيات الشرعية للبنوك الإسلامية. و تقوم دائرة المصرفية الإسلامية لبنك الدولة بوضع أساسيات للبنوك الإسلامية في ضوء التعليمات التي تصدرها هذه اللجنة.

6. دائرة المصرفية الإسلامية لبنك الدولة الباكستاني (**Islamic Banking Department, SBP**): تم إنشاء هذا القسم في عام 2003 لمراقبة البنوك الإسلامية وكذلك لوضع أساسيات العمل المصرفي الإسلامي. تقوم هذه الدائرة أيضًا بالإجراءات التالية: التخطيط للخدمات المصرفية الإسلامية، وإصدار المبادئ التوجيهية، وإيمضاء المنتجات المصرفية الإسلامية، والمعلومات المتعلقة بالمصرفية الإسلامية.

7. فريق التفتيش التابع لبنك الدولة الباكستاني (**Inspection Team, SBP**): يقوم بنك الدولة بالتتفتيش على البنوك الإسلامية حيث يتم التحقق مما إذا كانت البنوك الإسلامية تتبع التعليمات الصادرة عن دائرة المصرفية الإسلامية لبنك الدولة والمجلس الشرعي للبنك، أو لا.

هذا النظام المكون من هذه العناصر السبعة يعمل في جميع البنوك الإسلامية في باكستان وهو يتتطور. الحمد لله.

نتائج البحث

1. يثبت أن هناك بالتأكيد فرق بين الخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية التقليدية.
2. بعض الاعتراضات مبنية على قلة الوعي.
3. على الواحد أن يتحمل مخاطر الخسارة إلى جانب فرصة الربح ، وليس فقط الربح القائم على أمن مصالح المستثمرين.
4. لقد تم إنشاء الصيرفة الإسلامية على أساس الحاجة و لضرورة التخلص من النظام المصرفي التقليدي ، وليس لتأمين رأس مال المستثمرين أو أرباحهم فقط.
5. إن اتباع قواعد الشريعة في النظام المالي الإسلامي ليس مجرد دعوى ، بل إنه مدعم بنظام مراقبة قوي.

مسؤوليتنا

فتعالوا نعمل مع بنك اسلامي على:



سُقْمَانْهَاتِي



برامج بنك إسلامي للتوعية الإسلامية



”دين كنيكت (DeenConnect)“ برنامج عبر الإنترت يقدم خدمات مجانية تحت إشراف علماء متخصصين لنشر التوعية الإسلامية بين الأوساط -

يتضمن هذا البرنامج:

- دروس اللغة العربية القرآنية
- فصول للترجمة و التفسير الوجيز للسور المنتخبة من القرآن الكريم
- ورشات العمل، والندوات و الدروس حول مواضيع متنوعة

لمزيد من التفاصيل تفضلوا بزيارة موقعنا التالي على الشبكة:

<http://www.bankislami.com.pk/deen-connect>

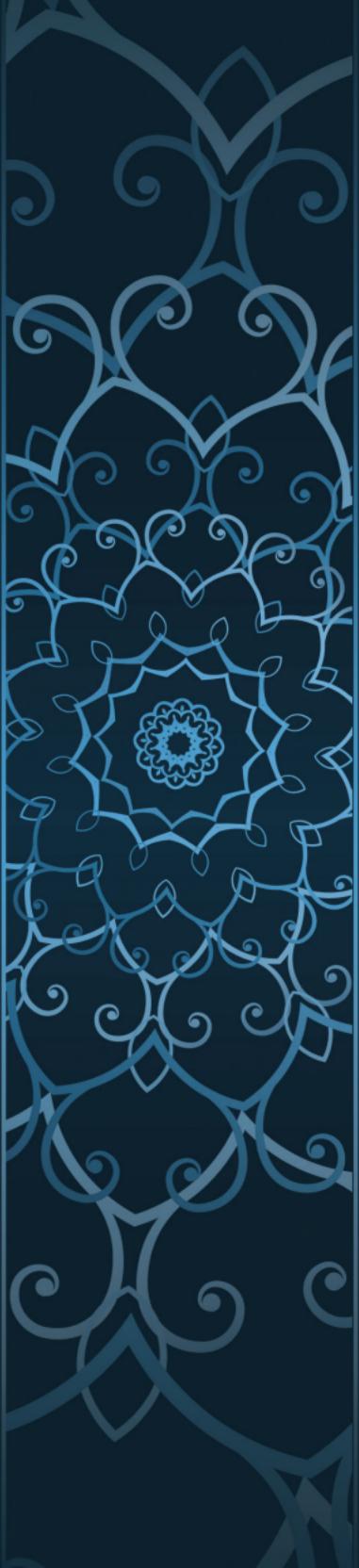
340 PLUS 
BRANCHES 
123 
CITIES



deen.connect@bankislami.com.pk

021-35839906-7 Ext #: 2900

0308-2990552



BankIslami Pakistan Limited

Head Office:

11th Floor, Executive Tower, Dolmen City,
Marine Drive, Block-4, Clifton, Karachi-Pakistan.
Tel: (92-21) 111-(BIP) 247-111 Fax: 3537873
Phone Bank: (92-21) 111-475-284 (ISLAMI)
www.bankislami.com.pk